واقع وآفاق النشاط الزراعي بأرياف سهل الغرب: حالة جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل (إقليم سيدي قاسم)

أ.جمال نصير، طالب باحث في سلك الدكتوراه، جامعة ابن طفيل، القنيطرة– المغرب.

The reality and prospects of agricultural activity in the rural plain of A case study of Sefsaf and Sidi Al Kamel communes Gharb: (Province of Sidi Kacem)

Jamal Nasyr, Ph.D. student, Ibn Tofail University, Kenitra- Morocco.

ملخص: تتمحور مضامين هذه الورقة البحثية حول واقع النشاط الزراعي بأرياف سهل الغرب من خلال دراسة حالة جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل (إقليم سيدي قاسم)، ومعرفة العوامل المتحكمة في هذا النشاط، إلى جانب تسليط الضوء على المشاكل التي يعاني منها، وذلك من خلال الإحاطة بجميع مكوناتها، باعتبارها عاملا معرقلا لتنمية وتطور هذا النشاط. وأخيرا استعراض بعض الاقتراحات والتدابير العملية التي من شأنها أن ترفع من إنتاجية هذا النشاط وتجعل منه أحد أسس تحقيق التنمية القروية.

الكلمات المفتاحية: النشاط الزراعي، أرياف سهل الغرب، جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل، الإنتاجية، التنمية القروية.

Abstract: The contents of this research paper revolve around the reality of agricultural activity in the rural plain of Gharb through studying the case of the Sefsaf and Sidi Al Kamel communes (Province of Sidi Kacem), and knowing the factors which control this activity, in addition to shedding light on the problems that it suffers from, by taking note of all its components, as a hindering factor to the development and evolution of this activity. Thus, this research paper will present some suggestions and practical measures that will raise the productivity of this activity and make it one of the foundations for achieving rural development.

Keywords: Agricultural activity, rural plain of Gharb, communes of Sefsaf and Sidi Al Kamel, productivity, rural development.

مقدمة:

يشكل النشاط الزراعي بجماعتي الصفصاف وسيدي الكامل عماد الاقتصاد المحلي وأساس التنمية، لكونه يشكل مصدر عيش ودخل وتشغيل معظم الساكنة بالمجال. ويشهد حاليا تحولات بارزة، مست البنية العقارية، التقنيات الزراعية، السقي والإنتاج، ونوعية المزروع، مستفيدا في ذلك من الظروف الطبيعية الملائمة (انبساط السطح، جودة التربة وتنوعها، مناخ متوسطي، موارد مائية سطحية وجوفية مهمة) وتدخلات الدولة (التجهيزات الهيدروفلاحية والمسالك الطرقية) ووجود يد عاملة مهمة.

لكن في مقابل ذلك، يواجه هذا النشاط عدة إكراهات، مرتبطة أساسا بتعدد الوضعية العقارية للأرض، وصغر حجم الحيازات الفلاحية وتشتتها، وارتفاع تكلفة مياه السقي...إلخ. الشيء الذي يستدعي إعادة النظر في هذا الوضع، ونهج إصلاح زراعي شامل يعيد لهذا النشاط حيويته، نظرا لما له من أهمية قصوى في تحقيق التنمية المحلية، ومن ثمة التنمية القروية.

1. الإطار المنهجي للبحث

1.1. إشكالية الدراسة

يشكل النشاط الزراعي عصب الاقتصاد المحلي بجماعتي الصفصاف وسيدي الكامل، لكن في مقابل ذلك يعاني من مجموعة من الإكراهات التي تحول دون تطوره. لذلك فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور في سؤال مركزي أساسي: ما هو واقع وآفاق النشاط الزراعي بمجال الدراسة؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات فرعية، لعل أبرزها:

- ما مدى مساهمة الموقع الجغرافي في قيام النشاط الزراعي بالمجال؟
- إلى أي حد ساعد هذا النشاط في تحسين الإطار الاقتصادي والمعيشي للسكان؟
- ما هي إكراهات هذا النشاط، وما آفاقه المستقبلية؟

2.1.أهمية وأهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع النشاط الزراعي بجماعتي الصفصاف وسيدي الكامل ومعرفة مدى مساهمته في التنمية المحلية، لذا حاولت هذه الورقة تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة نقط القوة والضعف بالنشاط الزراعي.
- تحديد آفاق النشاط الزراعي بالمجال.
- تحديد الآليات المناسبة للرفع من مساهمة النشاط الزراعي في التنمية المحلية.

3.1. منهجية الدراسة

اقتضت منا طبيعة الدراسة إتباع المنهج الجغرافي عبر وصف مختلف الجوانب المتعلقة بالنشاط الزراعي وتفسير الآليات المتحكمة فيه، وصولا إلى التعميم. ثم المنهج الاستقرائي الذي انتقلنا فيه من الخاص، عبر دراسة حالة، إلى ما هو عام. كما تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والمصادر ذات الصلة بالموضوع.

بالإضافة إلى اعتمادنا على العمل الميداني الذي شمل عينة مكونة من 218 أسرة، من أصل 6768 أسرة؛ أي ما يمثل 3,22% من مجموع الأسر بالجماعتين، وعلى أساس عينة تتكون

من 20% من مجموع أسر أربعة دواوير، روعي في اختيارها مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

4.1. أهمية الموقع الجغرافي

تنتمي الجماعتان المدروستان إداريا إلى إقليم سيدي قاسم، جهة الرباط سلا القنيطرة. وتندرجان من الناحية الجغرافية ضمن قلب سهل الغرب، وبالضبط في المجال البينهري بين سبو وبهت.

ومن ناحية الجذور الإثنية، تشكل الجماعتان جزءا من قبيلة بني احسن، إحدى قبائل بني معقل التي استقرت بالمنطقة منذ القرن الثامن عشر.

تتخذان شكلا طوليا بموازاة نهر سبو (أنظر خريطة رقم 1). ويبلغ عدد سكانهما حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى الأخير لسنة 2014 55274 نسمة، مكونة من 8907 أسرة موزعة على 53 دوارا. وتحتلان مساحة تناهز 270 كلم مربع.

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة

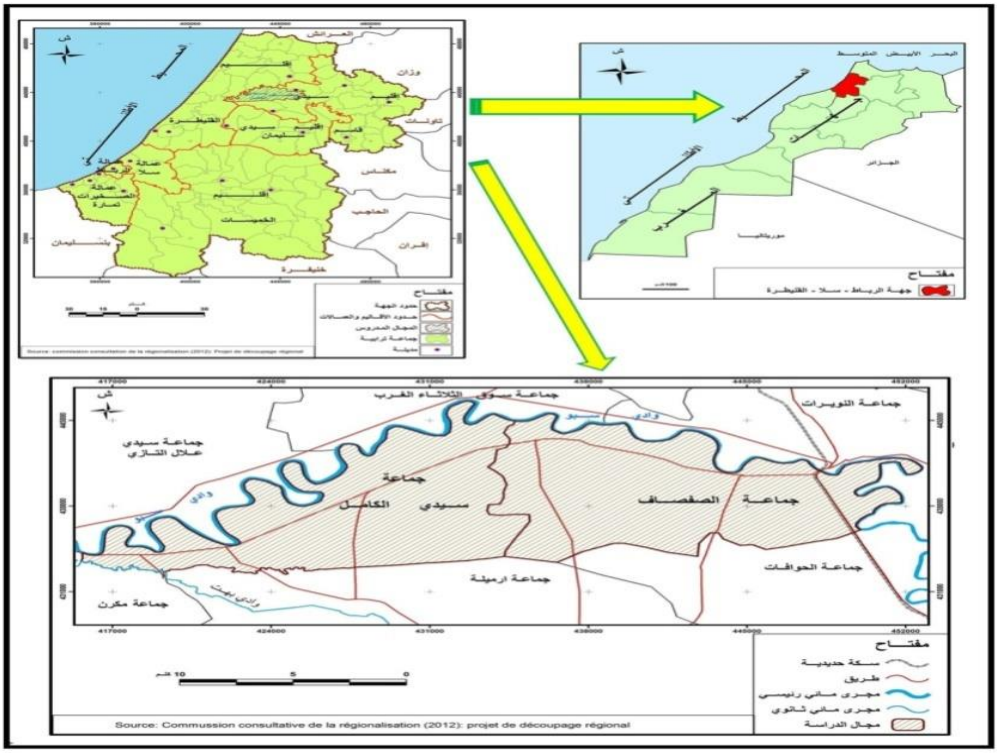

خول هذا الموقع الجغرافي المتميز لمجال لدراسة الاستفادة من مختلف التدخلات العمومية بعد الاستقلال، خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات الهيدروفلاحية (مشروع سبو) والشبكة الطرقية اللتين تعتبران لبنة أساسية في تحقيق التنمية الزراعية.

كما أن لهذا الموقع دور مهم في تنوع المؤهلات الطبيعية؛ من طبوغرافية منبسطة، ومناخ متوسطي، وتربة متنوعة (الترس، الدهس، الفرشاش)، وموارد مائية سطحية (نهر سبو، واد

بهت) وجوفية (فرشة الغرب) هامة. وتشكل هذه المؤهلات أساس التنمية الزراعية، ومنطلقا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. واقع النشاط الزراعي بالمجال

1.2. بنية وتوزيع الحيازات الفلاحية بالدواوير المدروسة

تم تقسيم الحيازات الفلاحية بالدواوير المدروسة إلى أربع فئات: فئة أقل من ثلاثة هكتارات، فئة ما بين 3 و5 هكتارات، فئة ما بين 5 و10 هكتارات وفئة أكثر من 10 هكتارات.

جدول رقم 1: توزيع الحيازات الفلاحية بالدواوير المدروسة

الدوار	فئات الحيازة الفلاحية	عدد الحيازات	%	المساحة ب هـ	%	متوسط المساحة لكل حيازة
اولاد يوسف	أقل من 3 هـ	35	37,63	41,8	6,83	1,19
	3 - 5 هـ	24	25,81	82,5	13,47	3,43
	5 - 10 هـ	24	25,81	170	27,76	7,08
	أكثر من 10 هـ	10	10,75	318	51,94	31,8
المجموع الجزئي		93	100	612,3	100	6,58
اولاد نصر	أقل من 3 هـ	15	42,85	18,3	12,73	1,22
	3 - 5 هـ	12	34,29	41,5	28,86	3,45
	5 - 10 هـ	5	14,29	36	25,03	7,2
	أكثر من 10 هـ	3	8,57	48	33,38	16
المجموع الجزئي		35	100	143,8	100	4,10
الكدادرة	أقل من 3 هـ	19	54,28	18	17,80	0,94
	3 - 5 هـ	5	14,29	18,3	18,10	3,66
	5 - 10 هـ	10	28,57	53,8	53,22	5,38
	أكثر من 10 هـ	1	2,86	11	10,88	11
المجموع الجزئي		35	100	101,1	100	2,88
العتامنة	أقل من 3 هـ	47	85,45	50,9	54,21	1,08
	3 - 5 هـ	3	5,46	10,8	11,50	3,6
	5 - 10 هـ	4	7,27	20,4	21,72	5,1
	أكثر من 10 هـ	1	1,82	11,8	12,57	11,8

المجموع الجزئي		55	100	93,9	100	1,70
المجموع العام	أقل من 3 هـ	116	53,21	129	13,56	1,11
	3 - 5 هـ	44	20,18	153,1	16,1	3,47
	5 - 10 هـ	43	19,73	280,2	29,46	6,51
	أكثر من 10 هـ	15	6,88	388,8	40,88	25,92
المجموع الكلي		218	100	951,1	100	4,36

المصدر: البحث الميداني، يوليوز غشت، 2015.

يتضح، استنادا إلى معطيات الجدول، أن توزيع الأراضي بالدواوير المدروسة يعرف تباينا واضحا. فإذا كان متوسط المساحة لكل حيازة على الصعيد الوطني حسب الإحصاء الفلاحي لسنة 1996 هو 6,1 هكتار، فإن هذا المتوسط - إذا استثنينا دوار اولاد يوسف الذي يبلغ به 6,58 هكتار- يظل بعيدا كل البعد عن باقي الدواوير المدروسة؛ حيث يصل فقط إلى 4,10 هكتار بدوار اولاد نصر و2,88 هكتار بدوار الكدادرة، ولا يتعدى 1,70 هكتار بدوار العتامنة.

ولهذه الوضعية عواقب وخيمة على مستوى استخدام المكننة والتمويل والإنتاج، ولا تساعد على تحسين الظروف المعيشية لفئات عريضة من الفلاحين. وبالتالي لا يمكن للنشاط الزراعي وحده أن يكون هو المصدر الوحيد لتحقيق عيش هؤلاء، خاصة في ظل التغيرات المناخية التي أصبحت تعرفها البادية المغربية بصفة عامة، والتي يحتمل أن تزداد حدتها خلال العقود القادمة.

يلاحظ أيضا أن الحيازات الفلاحية الأقل من 3 هكتارات تمثل 53,21% من مجموع الحيازات المدروسة، ورغم ذلك فهي لا تحتكر سوى 129 هكتار من أصل 951,1 هكتار؛ أي ما يمثل 13,56% من المساحة الإجمالية وبمتوسط 1,11 هكتار لكل حيازة، وهو ما يطرح على هذه الفئة مجموعة من الصعوبات في تحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم. أما الحيازات الفلاحية الأكثر من 10 هكتارات، بالرغم من أنها لا تمثل سوى 6,88% من مجموع الحيازات المدروسة، فإنها تحتكر 388,8 هكتار؛ أي ما يمثل 40,88% من المساحة الإجمالية و25,92 هكتار لكل حيازة وتستغل بشكل عصري.

وبشكل عام، يعرف توزيع الأرض تفاوتا واضحا بين مختلف الفئات الاجتماعية الريفية، نتج عنه ظهور مجتمع ريفي غير متجانس، يتحكم فيه عامل التملك. ففي قمة الهرم، تستأثر أقلية على رأسمال عقاري يتجاوز حاجياتها، وغالبا ما تمتهن تلك الأقلية أنشطة تزيد من قوتها وسلطتها السياسية والاقتصادية. وفي أسفل الهرم نجد فئة هي الأخرى غير متجانسة، تتكون من الملاكين الصغار، وتستغل ملكيات عائلية من أجل الاستهلاك الذاتي (ضايض حسن، 2012، ص145). وبذلك، فإن الأرض لم تعد فقط أداة للتنمية المحلية، بل عاملا منتجا للفوارق الاجتماعية.

2.2. تعدد الأوضاع القانونية للأرض، عرقلة للتنمية الزراعية

يشكل العقار أساس النشاط الزراعي. أفرز تطوره بالمنطقة المدروسة حسب الإحصاء الفلاحي لسنة 1996 عدة أوضاع قانونية متفاوتة من حيث المساحة؛ فمن مجموع 21519 هكتار

بالجماعتين (11420 هـ بجماعة الصفصاف و21519 هـ بجماعة سيدي الكامل)، احتل نظام الملك الخاص المرتبة الأولى بمساحة 11479 هكتار، أي ما يمثل 53,34%، متبوعا بأراضي الجموع بنسبة 33,45% بمساحة قدرت بـ 7199 هكتار، في حين احتل الملك العام المرتبة الثالثة بنسبة 13,12% وذلك بمساحة ناهزت 2824 هكتار. بينما أراضي الأحباس والجيش مجتمعين لم يحتلوا سوى 0,09% بمساحة لا تتعدى 17 هكتار. وتشكل هذه التعددية العقارية عقبة أمام عصرنة وتطوير النشاط الزراعي، لكونها لا تمنح الضمانات الكافية للفلاحين لتكثيف الاستغلال والاستثمار.

وعند دراستنا لمعطيات البحث الميداني وجدنا فقط ثلاثة هياكل عقارية، ناتجة عن التطور التاريخي الذي كانت ترجع فيه الهيمنة للملكية الجماعية قبل دخول الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة.

جدول رقم 2: توزيع البنية العقارية حسب الدواوير المدروسة بالهكتار

الجماعة	الدوار	الملك		الجموع		أراضي الدولة		مجموع المساحة
		المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	
الصفصاف	اولاد يوسف	164.7	26,90	399.8	65,29	47.8	7,81	612.3
	اولاد نصر	129.2	89,85	5.1	3,55	9.5	6,60	143.8
المجموع الجزئي		293.9	38,87	404.9	53,55	57.3	7,58	756.1
سيدي الكامل	الكدادرة	25.4	25,12	65.4	64,69	10.3	10,19	101.1
	العتامنة	00	00	66.2	70,50	27.7	29,50	93.9
المجموع الجزئي		25.4	13,02	131.6	67,49	38	19,49	195
المجموع الكلي		319.3	33,57	536.5	56,40	95.3	10,02	951.1

المصدر: البحث الميداني، يوليوز غشت، 2015.

الملاحظ أن أراضي الجموع تشكل أكثر من نصف المساحة المدروسة، أي ما يمثل 56,40% من مجموع الأراضي بالدواوير المدروسة، لكنها تعرف تباينا واضحا بين مختلف الدواوير. فإذا كانت مثلا هذه الأراضي تشكل 65,29% من المساحة المدروسة بدوار اولاد يوسف و64,69% بدوار الكدادرة و70,50% بدوار العتامنة، فإنها لا تمثل من مساحة دوار اولاد نصر سوى 3,55%. ويعاني هذا النوع من الأراضي من مجموعة من المعوقات القانونية والاجتماعية والتمويلية التي تحول دون الاستثمار الأمثل للإمكانيات المهمة التي يتيحها. لذلك باشرت الجهات المعنية خلال الشهور الأخيرة القيام بالدراسات اللازمة من أجل التمليك الفردي لهذا النوع من العقار في المناطق السقوية، مع مجانية هذا التمليك.

أما أراضي الملك الخاص، فإنها تمثل 33,57% من مجموع الأراضي بالدواوير المدروسة؛ أي بمساحة تقدر بـ 319,3 هكتار، ولا تشكل أي عقبة أمام التنمية الزراعية، وتؤمن لصاحبها حق

التصرف فيها بكل حرية، غير أن معظمها غير محفظ. بينما أراضي الدولة فلا تمثل سوى % 10,02 من مجموع الأراضي بالدواوير المدروسة وبمساحة لا تتعدى 95,3 هكتار.

وقد أجمعت كل الدراسات على أن لهذه الأوضاع القانونية آثارا مباشرة على التنمية الفلاحية، ذلك أن بعض هذه الأشكال، تعرقل تطور بنيات الإنتاج الفلاحي وتحول دون مسايرة التحولات العميقة التي تعرفها المشاهد الزراعية والحياة الريفية (بوشلخة محمد، 2007، ص158).

3.2. تشتت الحيازة الفلاحية يؤثر سلبا على الإنتاج

يؤثر تشتت الحيازة الفلاحية سلبا على الفلاح من حيث طرق استغلاله للأرض وخدمتها، ومن ثمة تقليص مردوديتها. فقد بلغ عدد القطع الأرضية بالجماعتين المدروستين حسب الإحصاء الفلاحي لسنة 1996 حوالي 18424 قطعة، منها 9325 قطعة بجماعة الصفصاف و9099 قطعة بجماعة سيدي الكامل. وتتوزع هذه القطع على 3384 استغلالية؛ أي ما يعادل 68,2 قطعة لكل استغلالية بمساحة معدلها 1,37 هـ لكل قطعة، وهو ما يشكل حاجزا أمام استفادتها من التطور التكنولوجي، وبالتالي يحد من إنتاجيتها ومردوديتها.

وعند دراستنا لمعطيات البحث الميداني وجدنا أن هذه الوضعية لم تتغير كثيرا؛ فقد تبين أن عدد القطع الأرضية بالدواوير المدروسة بلغ 659 قطعة موزعة على 218 حيازة فلاحية؛ أي ما يعادل 3,02 قطعة لكل حيازة بمساحة معدلها 1,44 هـ للقطعة، وهي معدلات قريبة من إحصاء 1996، لكن مع وجود تفاوت واضح في معدلات هذه القطع بين مختلف الدواوير.

جدول رقم 3: توزيع قطع الحيازات الفلاحية بالدواوير المدروسة

الجماعة	الدواوير	الحيازات الفلاحية وعدد قطعها			معدل عدد القطع لكل حيازة
		عدد الحيازات	عدد القطع	النسبة المئوية	
الصفصاف	اولاد يوسف	93	383	82,54	4,11
	اولاد نصر	35	81	17,46	2,31
المجموع الجزئي		128	464	100	3,62
سيدي الكامل	الكدادرة	35	93	47,69	2,65
	العتامنة	55	102	52,31	1,85
المجموع الجزئي		90	195	100	2,16
المجموع العام		218	659	100	3,02

المصدر: البحث الميداني، يوليوز غشت، 2015.

الملاحظ أن عدد القطع الأرضية مرتفع بكل من دوار اولاد يوسف ودوار العتامنة؛ تصل بالأول إلى 383 قطعة، أي بمعدل 4,11 قطعة لكل حيازة، بينما تصل بالثاني إلى 102 قطعة وبمعدل 1,85 قطعة لكل حيازة. في حين، تصل بدوار اولاد نصر إلى 81 قطعة وبمعدل 2,31 قطعة لكل حيازة، وبدوار الكدادرة 93 قطعة وبمعدل 2,65 قطعة لكل حيازة فلاحية. وضع كهذا،

يشكل عرقلة أمام عصرنة النشاط الزراعي وتكثيف الإنتاج، حيث ضياع الجهد بين القطع الأرضية.

ومن نتائج تشتت قطع الحيازات: إقامة مزيد من المسالك لولوجها والتي تقتطع من مساحات هذه القطع لتتحول مع توالي الأجيال والحقب إلى قطع متناهية في الصغر غير مؤهلة لتشغيل كل أفراد الأسرة وللتكثيف الزراعي الذي يؤدي إلى تطوير المردودية (الأكحل المختار، 2004، ص239)، وهو ما يدفع بأصحاب هذه القطع إما إلى بيعها وهجرة البادية، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التزايد الكبير الذي يحدث في تكاليف وسائل الإنتاج، أو التعاطي لممارسة أنشطة أخرى كمورد أساسي للعيش.

والواقع أن هناك قانونا تحت رقم 34.94 المتعلق بالحد من تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري ودوائر الاستثمار بالأراضي الفلاحية غير المسقية، يحدد حسب المادة الثانية منه "مساحة الاستغلال الدنيا في دوائر الري بخمسة هكتارات" (الجريدة الرسمية، عدد 4323، ص2441). إلا أن السكان المحليون لا يبالون لمقتضيات هذا القانون؛ فالورثة يجب أن ينالوا حقهم من كل ملكية هي عرضة للتقسيم، حتى وأن كانت بدون تصريحات رسمية، مع ما ينتج عنها، أحيانا، من نزاعات بين أفراد الأسرة الواحدة.

4.2. هيمنة الحيازات الفلاحية المسقية على البورية

يوجد بمجال الدراسة نوعين من الزراعة؛ الأولى بورية، تخضع لتقلبات الظروف المناخية، والثانية سقوية، ناتجة عن التجهيزات الهيدروفلاحية. وأهم ما يميز الزراعة الثانية هو الامتداد المجالي الكبير لها. فإذا كان هناك شبه تساوي ما بين الزراعتين حسب نتائج الإحصاء الفلاحي لسنة 1996، فإن معطيات البحث الميداني أثبتت أن هناك زحفا واضحا للمساحة المسقية على حساب المساحة البورية، حيث أصبحت الأولى تمثل 66,35%، بينما لم تعد الثانية تمثل سوى 33,65%.

جدول رقم 4: توزيع الحيازات الفلاحية حسب الأراضي المسقية والبورية بالهكتار

فئات الحيازات الفلاحية	عدد الحيازات	الأراضي المسقية		الأراضي البورية		المجموع	
		المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
أقل من 3 هـ	116	103,8	80,47	25,2	19,53	129	13,56
3 - 5 هـ	44	104,7	68,39	48,4	31,61	153,1	16,1
5 - 10 هـ	43	177,8	63,45	102,4	36,55	280,2	29,46
أكثر من 10 هـ	15	244,8	62,96	144	37,04	388,8	40,88
المجموع	218	631,1	66,35	320	33,65	951,1	100

المصدر: البحث الميداني، يوليوز غشت، 2015.

يتضح من خلال مؤشرات الجدول مدى هيمنة القطاع السقوي على القطاع البوري في جميع فئات الحيازات الفلاحية. يصل، على سبيل المثال، بالحيازات الأقل من 3 هـ إلى 80,47%

والأكثر من 10 هـ إلى 62,96% والمتوسطة ما بين 5 و10 هـ إلى 63,45% من مجموع مساحتهما المدروسة. نفس الأمر ينطبق على القطاع البوري، فهو متركز بالحيازات الكبرى التي تفوق 10 هـ بنسبة 37,04% والفئات المتوسطة ما بين 5 و10 هـ بنسبة 36,55% من مجموع مساحتهما المدروسة، تليها الحيازات التي تتراوح ما بين 3 و5 هـ بنسبة 31,61%.

نستنتج من خلال استقرائنا لهذه المؤشرات، أن هناك تفوق واضح للمساحة المسقية على البورية بفارق 32,7%؛ ذلك أن القطاع السقوي يستفيد من التجهيزات الهيدروفلاحية، ومن استغلال مياه نهر سبو وواد بهت من قبل العديد من الفلاحين الذين يعتبرون أن الأراضي المسقية أكثر مردودية مقارنة مع نظيراتها البورية. فمن يتوفر مثلا على هكتارين بالأراضي السقوية ستكون وضعيته أحسن بكثير ممن يتوفر على 5 هكتارات بالأراضي البورية، باعتبار أن الماء هو المحرك الأساسي للنشاط الزراعي، وهو ما يفسر أهمية القيمة النقدية للأراضي المسقية على البورية.

والحال أن المنطقة المدروسة تدخل ضمن الشطر الأول للري الذي تم تجهيزه بالكامل خلال الفترة الممتدة ما بين 1968 و1978، وكان من المفروض - على إثر هذا التجهيز- أن تكون كل الأراضي الصالحة للزراعة بالجماعتين سقوية، لكن هناك عدة أسباب حالت دون تحقيق ذلك، منها تدهور قنوات السقي، وارتفاع تكلفة مياه السقي كما سنراها لاحقا.

3. عوامل الإنتاج ودورها في تحولات النشاط الزراعي

يقصد بعوامل الإنتاج الأرض ورأس المال والعمل والتقنية والمخصبات والماء... إلخ. تتفاعل هذه العوامل فيما بينها لإنتاج المحاصيل الزراعية؛ فالاهتمام بمكننة الزراعة والاستعمال الأمثل للمدخلات الفلاحية وتوفير اليد العاملة، إلى جانب توفير الدعم المالي ومياه السقي للفلاحين، عوامل ضرورية للنهوض بالنشط الزراعي والرفع من مردوديته، ولها تأثير كبير على الفلاح من حيث دخله ووضعيته الاجتماعية، ومن شأن حسن استعمالها تكثيف النشاط الزراعي والارتقاء بأدائه لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

1.3. هيمنة اليد العاملة المأجورة على اليد العاملة العائلية

تعتبر اليد العاملة المحرك الرئيسي لعملية الإنتاج في النشاط الزراعي، ونميز فيها بين نوعين: العائلية والمأجورة، الدائمة والموسمية. وتشير النتائج التي أسفر عنها الإحصاء الفلاحي لسنة 1996 إلى أن جل الحيازات الفلاحية بالمجال كانت تستخدم أيدي عاملة عائلية بنسبة 94,52% مقابل 5,48% كيد عاملة مأجورة. لكن بعد مرور حوالي 20 سنة عن هذا الإحصاء، أبانت نتائج البحث الميداني عن تفوق اليد العاملة المأجورة على اليد العاملة العائلية بفارق 16,1%.

جدول رقم 5: توزيع اليد العاملة حسب فئات الحيازة الفلاحية بالدواوير المدروسة

فئات الحيازة الفلاحية	عدد الحيازات	عائلية		مأجورة		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 3 هـ	116	211	62,06	129	37,94	340	25,56
3 - 5 هـ	44	113	42,32	154	57,68	267	20,07
5 - 10 هـ	43	159	39,16	247	60,84	406	30,53
أكثر من 10 هـ	15	75	23,66	242	76,34	317	23,84
المجموع	218	558	41,95	772	58,05	1330	100

المصدر: البحث الميداني، يوليوز غشت، 2015.

تبين معطيات الجدول -إذا استثنينا الفئة الأقل من 3 هكتارات- على أن هناك هيمنة واضحة لليد العاملة المأجورة بجميع فئات الحيازات الفلاحية؛ إذ من مجموع 1330 عاملا، نجد 772 عاملا يشتغل ضمن اليد العاملة المأجورة؛ أي ما يمثل 58,05% من مجموع اليد العاملة، مقابل 41,95% من اليد العاملة العائلية.

والملاحظ كذلك أن تشغيل اليد العاملة المأجورة يختلف باختلاف حجم الحيازات الفلاحية؛ فهي تتركز بالحيازات الفلاحية الكبرى وتقل كلما توجهنا نحو الحيازات الفلاحية الصغرى. هكذا، تصل بالحيازات الأكثر من 10 هـ نسبة 76,36% والمتراوحة ما بين 5 و10 هـ نسبة 60,84% والمتراوحة ما بين 3 و5 هـ نسبة 57,68%. وكلما اتجهنا نحو الحيازات الفلاحية الصغرى الأقل من 3 هـ إلا وتركزت اليد العاملة العائلية (62,06%) وقلت اليد العاملة المأجورة (37,94%).

ويفسر الإقبال الكبير لليد العاملة المأجورة بالحيازات الفلاحية الكبرى بحجم وسائل الإنتاج التي يملكها أصحاب هؤلاء الحيازات (المساحات الشاسعة للأراضي، الإمكانات المادية...). وتشتغل هذه الفئة من العمال في أعمال السقي وجني المحصول الزراعي، كما أنها تشغل بشكل متقطع خلال السنة، وتزداد أهميتها خلال فترات السقي واقتلاع الشمندر السكري وجني الأشجار المثمرة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المرأة تشكل عنصرا حيويا في هذا القطاع؛ فبعدما كان دورها في المجتمع التقليدي مقتصرا على العمل المنزلي وتربية الأبناء، فقد أصبحت اليوم أكثر دينامية، إذ تعمل على الاشتغال في الحقل وتحلب الأبقار وتنظف الإسطبلات، وأحيانا تذهب إلى السوق للتبضع. غير أن هذا العمل لا يتم احتسابه وتقييمه من قبل الإحصاءات العامة، وهذا ما يترجم عدم إعطاء قيمة للعمل الأنثوي داخل القرى، فهو عمل مجاني، شاق ومتعب وحيوي بالنسبة للدولة (العوداتي نزهة، 2013، ص99).

2.3. تمويل القطاع الفلاحي في مجمله تمويل ذاتي

يكتسي النظام المالي أهمية حاسمة في تحديث النشاط الزراعي. لهذا الغرض، تم إحداث الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي أنشئ سنة 1961 كهيئة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، ويخضع من الناحية الإدارية لوزارة الفلاحة. واستهدفت الدولة من وراء إحداثه تطوير المستغلات الفلاحية من خلال تخصيص قروض مناسبة للاستثمار والاستغلال لفائدة العالم القروي (المجلس الوطني للشباب والمستقبل، 2000، ص57،56).

ويعتبر الفلاحون أهم زبناء القرض الفلاحي، إلا أن الشروط التي يضعها هذا الأخير على طالب القرض تتطلب مجموعة من الضمانات الكافية للحصول عليه. لذلك فإن جل الفلاحين بالمجال لا يستطيعون تقديم هذه الضمانات؛ فأراضي الجموع والدولة لا تمثلان ضمانا كافيا، وإذا ما أضفنا إليهما سيادة الاستغلاليات الصغيرة تصبح الصعوبة أكثر بكثير في الحصول على هذا التمويل.

جدول رقم 6: مصادر التمويل حسب فئات الحيازات الفلاحية بالدواوير المدروسة

فئات الحيازة الفلاحية	عدد الحيازات	تمويل ذاتي		تمويل ذاتي، قرض فلاحي	
		العدد	%	العدد	%
أقل من 3 هـ	116	114	98.82	2	2,72
3 - 5 هـ	44	39	88,64	5	11,36
5 - 10 هـ	43	37	86,05	6	13,95
أكثر من 10 هـ	15	8	53,33	7	46,67
المجموع	218	198	90,83	20	9,17

المصدر: البحث الميداني، يوليوز غشت، 2015

يتبين من خلال نتائج البحث الميداني أن مصادر تمويل الفلاحين في مجملها تمويلات ذاتية بنسبة 90,83%، مقابل 9,17% من الذين يتعاملون مع مؤسسة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي. كما أن جل المتعاملين مع هذه المؤسسة حيازتهم الفلاحية تتجاوز 10 هكتار بنسبة 46,67%، وتقل كلما توجهنا نحو الحيازات الفلاحية الصغرى لتصل فقط إلى 2,72% بالحيازات الفلاحية الأقل من 3 هكتارات، وهو ما لا يسمح لأصحابها بالرفع من إنتاجياتهم وتنافسيتهم.

هكذا، يمكن القول بأن تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القروض يعطى على أساس ما في حوزة الفلاح من أملاك، وفي مقدمتها حجم ملكية الأرض. لذلك يحدث إقصاء عملي للفلاحين الصغار والمحرومين من الأرض الاستفادة من هذه القروض. كما أن الذين يستفيدون بنصيب الأسد من هذه القروض، هم الفلاحون المتوسطون والكبار. ونفس الشيء ينطبق على المساعدات المقدمة من طرف الدولة للقطاع الفلاحي، خاصة القطاع السقوي منه (كرزازي موسى، 1988، ص97).

وعموما، فإذا كانت شروط توزيع القرض الفلاحي تتحدد وفق مجموعة من الشروط كما رأيناها سابقا، فإن فئة قليلة، محظوظة، هي التي استطاعت أن تفهم هذا المنطق وتستفيد وتحتكر هذه

القروض. وبهذا، فإنها تقوي مدخولها الاقتصادي ومركزها الاجتماعي، في حين يبقى مردود الاستغلاليات الصغرى على ما هو عليه. ذلك ما يجعلنا نستنتج بأن سياسة القرض الفلاحي تعمل على إعادة إنتاج التمايز الاجتماعي، بل وتقويته ليزداد عمق الهوة بين الفلاحين الكبار المحتكرين للقروض وبين الفلاحين الصغار ذوي المردودية المحدودة (بورقية رحمة، 1991، ص186).

3.3. تعميم استعمال المكننة بالحيازات الفلاحية

يشكل استعمال آلتي الجرار والحصاد - إلى جانب الوسائل التقنية الأخرى - وسيلتين ضروريتين في النشاط الزراعي؛ فهم يوفران الوقت، ويحرران الفلاحين من العمل الشاق والمتعب، ويرفعان من إنتاجية المحاصيل الزراعية. فحسب نتائج الإحصاء الفلاحي لسنة 1996، نجد أن من مجموع 3384 استغلالية زراعية، وصل منها عدد الاستغلاليات التي تستعمل الحرث بالجرار إلى 3223 استغلالية (1440 استغلالية بجماعة الصفصاف و1783 استغلالية بجماعة سيدي الكامل)، والتي تستعمل آلة الحصاد إلى 3218 استغلالية (1438 استغلالية بجماعة الصفصاف و1780 استغلالية بجماعة سيدي الكامل). هكذا نجد أن نسبة المكننة لأشغال التربة بالجماعتين المدروستين وصلت إلى **95,24%** وفي الحصاد وصلت إلى **95,09%**.

أما نتائج البحث الميداني، فقد أظهرت أن جميع الحيازات الفلاحية تستعمل هذه الآلات بنسبة **100%**، مما يعكس عمق التحولات التي مست التقنيات الزراعية، التي ساهمت بدورها في إحداث تغييرات هامة انعكست إيجابا على الإنسان والمجال. لكن رغم هذا التحول نحو استعمال الآلة، فإن هذا لا يمنع، أحيانا، من استعمال بعض الوسائل التقليدية، مثل استعمال المحراث التقليدي بواسطة البغال في تهوية التربة كما هو بارز في الصورة التالية:

صورة رقم 1: إحدى الطرق التقليدية المستعملة في فتح مسامات التربة

المصدر: البحث الميداني، يوليوز 2015.

4.3. تعميم استعمال المدخلات الفلاحية

يشكل الاستعمال الرشيد للأسمدة والأدوية والبذور المختارة ذات الجودة العالية أهمية بالغة في النشاط الزراعي؛ إذ أنها تقوم بالرفع من تكثيف الإنتاج وتحسن من جودته. وتشير النتائج التي

أسفر عنها الإحصاء الفلاحي لسنة 1996 إلى أن عدد الاستغلاليات الزراعية التي تستعمل الأسمدة والبذور المختارة والمبيدات بالجماعتين وصلت على التوالي إلى: 3210 و3021 و3197 من مجموع 3384 استغلالية. هكذا نجد أن **94,86%** من الاستغلاليات تستعمل الأسمدة و**89,27%** تستعمل البذور المختارة و**94,47%** تستعمل المبيدات، وهي نسب تفوق ما هو مسجل على المستوى الوطني (الأسمدة **51,2%** والبذور المختارة **16,1%** والمبيدات **33%**). ويعكس هذا التفوق عمق التحولات التي مست المجال الزراعي بمنطقة الدراسة.

أما نتائج البحث الميداني، فقد كشفت عن تعميم استعمال هذه المدخلات بجميع فئات الحيازات المدروسة، وهو ما يشير إلى أن القطاع الفلاحي يسير في طريقه نحو مزيد من التحديث والعصرنة. غير أن الكمية المستعملة في هذه الحيازات تختلف من حيازة فلاحية لأخرى، تبعا لعدة عوامل، أهمها نوعية المزروع والمساحة المزروعة.

5.3. مياه السقي قاطرة التنمية الزراعية بالمجال

تمثل مياه السقي عاملا حاسما في تنمية وتطوير النشاط الزراعي والضامن الرئيسي لاستدامته، ويمكن كذلك أن تكون العائق الأكبر لهذه التنمية إذا ما تم التعامل معها على أنها مورد غير قابل للنفاذ، أو إذا زاد ثمن بيعها للفلاحين من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب عن الحد المسموح به. كيف ذلك؟

طرق ومصادر مياه السقي

طرق السقي كثيرة ومتنوعة (السقي بالغمر، بالرش، الموضعي...). لكن هناك شبه إجماع بالدواوير المدروسة - إذا ما استثنينا الأشجار المثمرة التي غالبا ما تسقى بالري الموضعي- على السقي بالغمر؛ أي الغمر الكلي أو الجزئي للأرض بالمياه لتوفير حاجة المحاصيل الزراعية من المياه، ويعد هذا النوع من السقي من الطرق التقليدية الأقل كفاءة مقارنة مع الأنواع الأخرى، لأنه سهل لا يحتاج إلى إلمام مهم بتقنيات السقي، لكنه في الوقت ذاته أكثر استهلاكا وضياعا للموارد المائية.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن عملية السقي لا تتم كلها من قنوات السقي التابعة للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب، بل تتم كذلك باستغلال مياه نهر سبو وواد بهت، خاصة من طرف الفلاحين الذين يمتلكون الاستغلاليات القريبة من هذه الأودية. فحسب معطيات البحث الميداني وجدنا أن 31 حيازة فلاحية من أصل 218 تسقى من هذه الأودية؛ أي ما يمثل 14,22% من مجموع الحيازات المدروسة.

صورة رقم 2: محرك للضخ المباشر من نهر سبو بدوار العتامنة

المصدر: البحث الميداني، غشت 2015.

لكن في ظل الواقع المائي المتسم بمحدوديته، ليس بمجال الدراسة فحسب وإنما بالتراب الوطني ككل، وكذا تصدع وتلاشي التجهيزات الهيدروفلاحية وعدم صيانتها باستمرار، يبقى الاقتصاد في استعمال مياه السقي رهان المستقبل. لذلك، فالطريقة المثلى لتحقيق هذا الرهان هي السقي الموضعي أو السقي بالرش، واستصلاح التجهيزات الهيدروفلاحية، وكذلك تأطير وتكوين الفلاحين والعمل على تحسين وضعيتهم، وترسيخ روح المسؤولية الفردية والجماعية اتجاه هذا المورد الناذر والهام في أي تحول زراعي.

ارتفاع كلفة مياه السقي

قام المغرب منذ ستينيات القرن الماضي بتفويض تسيير وتدبير مياه السقي بالمنطقة إلى المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب. وقد تميزت تدخلات هذا المكتب في البداية بدعم بيع هذه المياه للفلاحين، والتي لم تكن تتعدى 30 درهما للساعة الواحدة في تسعينيات القرن الماضي حسب رأي المستجوبين. غير أن القاعدة التي أصبح معمولا بها حاليا هي مبدأ الثمن الحقيقي للمياه؛ أي ربط ثمن الماء بكلفة الاستغلال والصيانة، وهو ما نتج عنه ارتفاع غير مسبوق في ثمن هذا المورد، الذي يصل اليوم حسب الدراسة الميدانية إلى 50 درهما للساعة الواحدة في الزراعات المدعمة (الزراعات السكرية، والأرز)، ويتعدى ذلك في بعض الزراعات.

لذلك، فإن جل الفلاحين المستجوبين عبروا عن التكلفة المرتفعة لهذه المياه، لدرجة أن البعض منهم - خاصة صغار الفلاحين- تخلى نهائيا عن السقي بعدما تراكمت عليهم ديون هذه المياه، نظرا لضعف إمكانياتهم وعدم قدرتهم على تحمل تكاليفه الآخذة في الارتفاع؛ أي بعد انتهاء هؤلاء الفلاحين من جمع محصولهم الزراعي، وبعد أداء ثمن مياه السقي، فإن هامش الربح يبقى

لهم ضعيفا إلى منعدما في بعض الأحيان، أو بمعنى آخر أن ارتفاع ثمن مياه السقي أدى مباشرة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.

هكذا يتضح أن ماء السقي انتقل من قيمة محلية اجتماعية واقتصادية لفائدة المزارعين إلى مبدأ الماء كعامل ربح ومضاربة على حساب هؤلاء المزارعين لفائدة السلطة الرسمية التي أصبحت أول منتج للماء تشرع سعره وتقرر وتنظم مسالك توزيعه وتتحكم فيه طبقا لإرادتها مقصية بذلك الفلاحين أول المعنيين بهذا المورد الناذر والهام (جلالية الحبيب، 2008، ص110)، وهو ما يحد من تطور النشاط الزراعي بالمجال.

4. إنتاج زراعي متنوع يشهد تحولات سريعة

كان يغلب على منطقة سهل الغرب قبل دخول الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة طابع الإنتاج التقليدي الذي يعتمد على الزراعة البعلية. لكن بعد هذه المرحلة، والشروع في تنفيذ مشروع سبو، تطورت أساليب الإنتاج وتغيرت السلوكات الإنتاجية للفلاحين ومعها المشهد الزراعي، فمعطيات البحث الميداني تشير اليوم إلى انتشار عدة أنواع من المزروعات. ورغم أن الهيمنة لازالت لزراعة الحبوب كما كان سائدا في تسعينيات القرن الماضي حسب الإحصاء الفلاحي لسنة 1996، فإن التوجه الحالي يسير في اتجاه المزروعات والمغروسات الأكثر مردودية.

جدول رقم 7: أنواع المزروعات بالحيازات الفلاحية المدروسة

أنواع المزروعات	أقل من 3 هـ	3 - 5 هـ	5 – 10 هـ	أكثر من 10 هـ	المجموع	
	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	%
الحبوب	54,8	79,1	151,1	236	521	54,78
الشمندر السكري	17,7	26,6	57,5	52	153,8	16,17
قصب السكر	7,4	10,1	12,6	16	46,1	4,85
الفصة، برسيم	42,3	37,3	43,5	34,8	157,9	16,60
الخضروات	2,6	00	0,5	00	3,1	0,33
الأشجار المثمرة	4,2	00	15	50	69,2	7,27
المجموع	129	153,1	280,2	388,8	951,1	100

المصدر: البحث الميداني، يوليوز غشت، 2015.

الملاحظ أن مزروعات الحبوب (القمح الطري، القمح الصلب، الشعير، الذرة والأرز) تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بنسبة 54,78% من المساحة الإجمالية. وإذا ما استثنينا زراعة الأرز التي تتطلب كمية وافرة من المياه أثناء نموها، فإن باقي المزروعات غير مكلفة ولا تتطلب عناية فائقة، وتبقى حصيلتها متذبذبة من سنة لأخرى. أما المزروعات السكرية التي تحتل مكانة مركزية داخل النسق الزراعي بالمجال، فإنها تمثل المرتبة الثانية من حيث المساحة بنسبة 21,02%، تمثل فيها زراعة قصب السكر فقط 4,85%. وبالرغم من الاهتمام الكبير التي توليه الدولة لهذه المزروعات، فإن إنتاجيتها تبقى ضعيفة ولا ترقى إلى التطلعات المنشودة.

أما مساحة المزروعات العلفية، فإنها تقدر بـ 157,9 هكتار؛ أي ما يوازي 16,60% من المساحة المدروسة، وتأتي هذه المساحة في سياق مع انعدام المراعي الطبيعية، وتنامي الاهتمام بتسمين المواشي وإنتاج الحليب. وفيما يخص الأشجار المثمرة، فإنها تشهد حاليا تحولات مهمة، تكمن في تزايد مساحتها، وتنامي الإقبال عليها، وتتشكل أساسا من "الحوامض والتفاح والخوخ"، وتمتد على مساحة 69,2 هكتار من مجموع المساحة المدروسة؛ أي ما يعادل 7,27%، وتنتشر على وجه الخصوص على طول ضفاف نهر سبو، وأحيانا بجانب الطريق رقم 4234 الرابطة بين مشرع بلقصيري وسيدي علال التازي. وتتركز بالحيازات الفلاحية الكبرى التي تفوق 10 هكتارات بنسبة 72,25%، وتعد من المزروعات الواعدة في المستقبل المنظور.

وأخيرا نجد مزروعات الخضر التي تنتشر على مساحة ضيقة جدا، لا تتجاوز 3,1 هكتار؛ أي فقط نسبة 0,33% من مجموع المساحة المدروسة، وتتركز بالحيازات الفلاحية الأقل من 3 هكتارات بنسبة 83,87%، وتعتمد على السقي بالدرجة الأولى، وحصيلتها تبقى في مجملها جيدة، ويتم تسويقها في الأسواق الأسبوعية بالمنطقة.

وبشكل عام، تبقى المزروعات بالجماعتين متنوعة، تتفاوت محاصيلها، ومن ثمة مداخيلها، من حيازة فلاحية لأخرى، تبعا لعدة عوامل، أهمها: نوعية التربة، طبيعة السطح، استعمال المدخلات الفلاحية، بورية أو سقوية، طريقة السقي المعتمدة...إلخ.

5. سبل وآفاق تطوير النشاط الزراعي بالمجال

يشكل النشاط الزراعي بالأرياف المغربية الركيزة الأساسية للأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي. ويتوفر هذا النشاط بالمجال المدروس -كما سبقت الإشارة إلى ذلك- على مؤهلات طبيعية غنية (انبساط السطح، جودة وتنوع التربة، مناخ متوسطي، موارد مائية سطحية وجوفية مهمة)، ساهمت، إلى جانب عوامل أخرى (تقنية وتنظيمية)، في تطويره وتحديثه. لكن رغم أهمية هذا التحديث، فإن هذا النشاط لا زال يعاني العديد من الصعوبات التي تكبح من تطوره وتحد من قدرته الإنتاجية والتنافسية، وتطرح عليه تحديات جسيمة في المستقبل، من قبيل: تعدد الوضعية العقارية للأرض، وصغر حجم الحيازات الفلاحية وتجزئها، وارتفاع كلفة مياه السقي، وضعف الاستفادة من القروض الفلاحية، وتدهور قنوات السقي، وتزايد حدة التقلبات المناخية خلال العقود الأخيرة. الشيء الذي يستدعي نهج إصلاح زراعي شامل يأخذ بعين الاعتبار، على الأقل، المقترحات التالية:

- الحد من تجزيء الأراضي الفلاحية، من خلال ضمها في شكل مجموعة واحدة (bloc)، مما سيمكن الفلاحين من الاستغلال الأمثل لحيازتهم الفلاحية.
- رد الاعتبار للتأطير والإرشاد الفلاحيين، خاصة فيما يتعلق باحترام الدورة الزراعية والاستخدام الأمثل للمدخلات الفلاحية، مع تثمين مهارات الفلاحين وتأهيلهم.
- إعادة النظر في أثمنة مياه السقي، ومراعاة وضعية الفلاحين - خاصة الصغار منهم- في أي زيادة، مع إدخال مزيد من الأساليب والتقنيات المتطورة والعصرية للرفع من الإنتاج.
- خلق وحدة للتبريد والتخزين لمنتجات الأشجار المثمرة، خاصة وأن هذه الأخيرة مساحتها في تزايد مستمر، وأنها سلعا سريعة التأثر والتلف.
- تعميم مياه السقي على جميع الأراضي الزراعية عن طريق استصلاح قنوات السقي المتصدعة والمتلاشية وتشييد قنوات أخرى.
- تمليك أراضي الجموع لذوي الحقوق لكي تواكب تحولات النشاط الزراعي، مع إقرار استفادة المرأة من هذه الأراضي، وتعميم التحفيظ العقاري.
- تشجيع الفلاحين على تأمين مزروعاتهم بثمن مناسب لتعويضهم في حال إلحاق أي ضرر بها (فيضانات، جفاف، حرائق...).
- إيجاد نظام تعاقدي متوافق عليه بين منتجي الزراعات السكرية وأرباب الصناعة، يضمن أثمانا دنيا تراعي ارتفاع كلفة عوامل الإنتاج بهدف تلافي الاضطرابات في تموين المعامل بالمواد الفلاحية، وبالتالي الاستعمال الأمثل للطاقة الإنتاجية للوحدات الصناعية والحيازات الفلاحية (الكيحل أحمد، 2010، ص129).
- إعادة النظر في المساطر المتبعة في الحصول على القروض الفلاحية، من خلال منح القروض لذوي الحقوق المستغلين للأراضي الجماعية وأصحاب الملكيات الصغرى، وبفوائد مناسبة لقدراتهم المادية.
- استصلاح المسالك الفلاحية، بغية تمكين الفلاحين من الوصول إلى أراضيهم في أحسن الظروف، خاصة خلال فصل الشتاء، وتسهيل تصريف محصولهم الزراعي إلى الأسواق.
- تطوير الإطار المؤسساتي، من خلال إعادة الاعتبار لمراكز التنمية الفلاحية، عن طريق ترميم بناياتها والرفع من إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية، وجعلها في خدمة الفلاح.
- تحقيق أهداف مخطط المغرب الأخضر، خاصة فيما يتعلق بالتمويل وترشيد استعمال مياه السقي، مع إعطاء العناية اللازمة للدعامة الثانية.

خاتمة:

نستخلص على ضوء ما سبق أن النشاط الزراعي بالمجال يعرف دينامية هامة؛ تتجلى في تنوع الإنتاج، واتساع رقعة المساحة المسقية، وتعميم استعمال المكننة والمدخلات الفلاحية، والتوجه نحو الزراعات الشجرية التي أضحت تمثل قطاعا واعدا في المستقبل المنظور. لكن رغم أهمية هذه التحولات، التي ساهمت في الرفع من الإنتاج والتحسن النسبي لمستوى عيش السكان، فإن هذا النشاط لا زال يصطدم بالعديد من الإكراهات التي تشكل عقبة أساسية في سبيل تطويره.

الشيء الذي يستدعي تضافر وتكاتف الجهود من طرف جميع الفاعلين المعنيين بهذا القطاع للنهوض به وإزالة مختلف العوائق التي تحول دون جعله رافعة أساسية لتحقيق التنمية القروية.

قائمة المراجع:

1. الإحصاء الفلاحي (1996)، المغرب.
2. الأكحل المختار (2004)، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية حالة هضبة بنسليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.
3. الجريدة الرسمية، ع4323 بتاريخ 10 ربيع الأول 1416 (6 شتنبر 1995)، ص2441، المغرب.
4. العوداتي نزهة (2013)، واقع المرأة القروية بالمغرب وسؤال التنمية، ع57، "مجلة علوم التربية"، المغرب.
5. الكيحل أحمد (2010)، الصناعة الغذائية بالمغرب: قراءة في المسألة الزراعية وفي السياسة الفلاحية، نماذج من حوض اللكوس، منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهراز، ع7، "البحث الجغرافي بالمغرب: قراءة في الإشكاليات وفي المناهج"، فاس.
6. المجلس الوطني للشباب والمستقبل (2000)، العولمة، التنمية القروية وتشغيل الشباب، نشر الأمانة العامة للمجلس الوطني للشباب والمستقبل، المغرب.
7. بورقية رحمة (1991)، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
8. بوشلخة محمد (2007)، أرياف سوس ماسة، التحولات الحديثة والديناميات السوسيومجالية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، ج1، أكادير.
9. جلالية الحبيب (2008)، استراتيجيات الإرواء الزراعي وتنمية الفلاحة المروية بالبلاد العربية: الرهانات والمفارقات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، "نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية"، أشغال الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، ج2، الرباط.
10. ضايض حسن (2012)، تعدد مؤشرات الفقر وألوانه في الريف المغربي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع1، إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
11. كرزازي موسى (1988)، النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتها على المدن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، "تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي"، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10، الرباط.